

## التنمية المستدامة ونمو الصادرات المصرية

تُعرف التنمية المستدامة بأنها المبدأ الرئيسي لتحقيق أهداف التنمية البشرية مع الحفاظ في الوقت ذاته على الموارد الطبيعية اللازمة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، ويلاحظ أن المصطلح يعتبر "بيئي النزعة" وذلك لتمخضه عن تقرير لجنة برونندلاند The Brundtland Commission والتي تُعرف رسمياً باسم اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتي تم إنشائها عام 1983.

وعلى الرغم من أهمية البعد البيئي في مصطلح التنمية المستدامة، إلا أن تطور المصطلح أدى إلى إدراج البعدين الاقتصادي والاجتماعي كأحد الأهداف الرئيسية في عملية التنمية المستدامة، ليصبح المصطلح شاملاً لمختلف العمليات التي تهدف إلى الحفاظ على النظام البيئي مع تحقيق المنفعة الاقتصادية القصوى بما يتوافق مع تحقيق الصالح المجتمعي مثل تكافؤ الفرص، والارتقاء بمستوى المعيشة، وتنمية القدرات البشرية.

وبطبيعة الحال لم يكن مصطلح الاستدامة بمعزل عن الخطط الحكومية طويلة المدى لمختلف الدول وكذا استراتيجيات الشركات العالمية الكبرى إيماناً منها بالتغير المستمر للظروف العالمية شاملة البشرية، والاقتصادية، والايكولوجية، الأمر الذي حدا بالحكومة المصرية لوضع استراتيجية التنمية المستدامة 2030 القائمة على أربعة محاور رئيسية وهم (التنمية الاقتصادية، البيئة، المعرفة والابتكار، والعدالة الاجتماعية)، والتي يمكن الاطلاع عليها من خلال <http://sdsegypt2030.com><sup>1</sup>.

وبالتطرق إلى محور التنمية الاقتصادية نجد أن الركائز الأساسية لهذا المحور تشتمل على: (دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وتخفيف الضغوط التضخمية، فضلاً عن زيادة الإيرادات العامة)، وهي معطيات تتماشى مع خطة الدولة لنمو الصادرات المصرية بهدف الوصول بإجمالي حجم صادرات غير بترولية إلى 30 مليار دولار عام 2020 مقارنة بـ 20 مليار دولار نهاية عام 2016، حيث أن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة سيؤدي إلى الارتقاء بمنظومة الصناعة المصرية وبالتالي نمو الصادرات المصرية، ويمكن التطرق إلى نموذج تحقيق الاستدامة في عملية الشراء والتي تتناولها مواصفة الأيزو 20400 والتي صدرت في شهر إبريل 2017 وأثرها على نمو الصادرات، وذلك كما يلي:

- تتطلب المواصفة عدة اشتراطات ينبغي توافرها في المنشأة الموردة لخدمة أو سلعة ما مثل عدم التمييز بين العاملين واحترام حقوقهم الأساسية، الالتزام بالمعايير البيئية ومعايير الكفاءة الاقتصادية، تنمية القدرات ونشر التكنولوجيا، الحفاظ على سرية معلومات والمستهلك أو المشتري، التنمية المجتمعية، والمنافسة العادلة.
- سيؤدي توافر تلك الاشتراطات في المورد والمنشأة المصرية إلى عدة ايجابيات أبرزها تعزيز جودة السلعة المقدمة، ترشيد استخدام الطاقة وتقليل الكلفة، الاسراع بدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي (نتيجة الاشتراطات التعاقدية الرسمية الواجب توافرها في المنشأة)، وتبنى تكنولوجيا حديثة يلتزم المشتري بتقديم أحد أشكال الدعم فيها وفقاً للمواصفة الجديدة.
- تقوم عدد من أجهزة الدولة بتعزيز عملية الشراء المستدام، حيث تقوم الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بعقد لجنة وطنية لمناقشة التعديلات والتعليقات المتعلقة بالمواصفة العالمية بما يتماشى مع الالتزامات الدولية لمصر، ثم اعتماد خطة لصياغة مواصفة وطنية موازية والترويج لها بالتعاون مع كافة الجهات ذات الصلة سواء الرسمية أو مجتمع الأعمال أو المجتمع المدني لضمان تطبيق الاشتراطات الواردة بالمواصفة الوطنية.

<sup>1</sup> انظر للرسم التوضيحي حول الدعائم الأساسية لاستراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030 (د. نهال المغربل – وزارة التخطيط).

• تقوم مكاتب التمثيل التجاري من خلال تواصلها الدائم مع الدوائر الحكومية وتجمعات الأعمال بالدول المعتمدين لديها بالتعرف على أبرز متطلبات الجودة والمتطلبات السعرية والشهادات الواجب توافرها لتصدير سلعة بعينها ثم التواصل مع الجهات المعنية في مصر سواء الحكومية أومجتمع الأعمال لضمان انعكاس تلك المتطلبات على المستوى النظري (المعايير والمواصفات الوطنية التي يتم صياغتها) وكذا على مستوى الأعمال (منظومة الانتاج الفعلية لدى المنشآت الصناعية المصرية) بما يعزز من موقع الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية.

ختاماً، فإن تطوير عملية الشراء بإدراج عنصر الاستدامة، ووجود إطار منظم له سواء على مستوى المنشآت الانتاجية B2B أو على مستوى المستهلك النهائي B2C من شأنه تعزيز وتطوير العملية الانتاجية سواء معايير الجودة والأمان، المعايير البيئية، اشتراطات العمالة، نقل التكنولوجيا، المنافسة العادلة، مكافحة الفساد، وغيرها من الممارسات التي تعزز من تنافسية الشركات المصرية مع مثيلاتها في السوق العالمية.

---

ملحق تجاري/ عمرو عادل

التمثيل التجاري المصري – وزارة التجارة والصناعة